

التعليم الاهلي والارساليات

د. حسن زعرور

دراسة مقارنة بين المدارس والإرساليات الأجنبية المسيحية والمدارس الأهلية والرسومية الإسلامية. والظروف التاريخية لنشأة هذه المؤسسات والدور الذي لعبته في مدينة بيروت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

هذه المحاولة هي رصد بعض الآليات التي تدخل في نشأة هذه المؤسسات والدور الخاص الذي طبع المدرسة الحديثة بالخط الغربي، والتفكك أو إعادة بناء المجتمعات ما قبل الرأسمالية بحكم تأثير الحدث الاستعماري الذي عرفت معه البنية الاجتماعية بداية انخراط هذه المجتمعات في السوق العالمية والاقتصاد الرأسمالي تشكلاً جديداً في توزيع القوى والفئات الاجتماعية المحلية.

ذلك أنه بدخول الشركات والاستثمارات الرأسمالية تحت يافطة عدد من المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع بعض الدول الغربية⁽¹⁾ بدأت المجموعات والفئات التقليدية المسيطرة تفقد قاعدتها المادية وتعيش بداية التفكك، بسبب جملة من العوامل كانت اللغة والثقافة أحد أبرز المؤثرات التي دخلت منها هذه المؤسسات إلى المجتمع البيروتي وظهور فئة اجتماعية من الوسطاء المحظوظين عن طريق الوظائف وبعض المشاريع العمومية وغيرها.

وهكذا أصبحت هذه الثقافة عنواناً للتحضر والحداثة والمدنية بل وأهم من ذلك مفتاحاً للارتقاء الاجتماعي. فحتى الفئات التقليدية، نظراً لانسداد أفقها الاجتماعي، لم تجد بداً من أحداث التحولات اللازمة للتكيف مع الوضعية الجديدة، وذلك بارسال أبنائها إلى المدارس الحديثة على الشكل الغربي إن كان في داخل المدينة أو إلى الخارج حتى يتسنى لها استرداد نصيب وافر مما فقدته من سيطرة اقتصادية واجتماعية بعد أن تم احتواؤها ثقافياً وسياسياً. كما تميزت الهجمة الحضارية الغربية التي بدأت في مطلع القرن التاسع عشر، حيث لم تلجأ هذه الهجمة بالدرجة الأولى للقوة المسلحة كوسيلة للقهر لكنها قبل ذلك كانت قهراً للقيم وأنماط

الحياة وتشويهاً لهياكل الانتاج. لذا نرى ان هذه الحضارة حملت في أحشائها عوامل انهيارها، وحملت في تاريخها استحالة تكرارها وتكرار ظروفها في بلادنا بشكل خاص وبلدان العالم الثالث بشكل عام.

والسؤال المهم الذي يمكن طرحه هنا، ما هو موقف أبناء مدينة بيروت من تلك الهجمة أو الهيمنة - حضارية - ايدولوجية كانت أم اقتصادية - سياسية - هل اتجه فريق منهم منادياً بتدعيم التعليم الأهلي وحياء الثقافة الوطنية، أم تبنت هذه الفئات أو بعضها في البداية هذه الثقافة كاستراتيجية اجتماعية ثم سياسية لفرض هيمنتها على الفئات الأخرى في مرحلة تالية؟ وهل كانت هذه الهجمة وسيلة للقهر والضغط الاجتماعي واستسلام قيمي أمام الحضارة الغربية والى زرع عدم الثقة بالنفس أمام تفوق الآخرين؟ هذا ما سنحاول الاجابة عن بعض هذه الأسئلة من خلال عرض الدور الذين اضطلعت به هذه المؤسسات، وترك الاجابة عن الأسئلة الأخرى الى دراسة ثانية.

موقع بيروت في نظر الدوائر الغربية:

المدن الساحلية كانت بالأساس المحطات الرئيسية لتغلغل المدرسة الحديثة ونظراً الى الدور الاقتصادي والثقافي الذي يمكن أن تلعبه في استراتيجية الاستعمار. ومع ازدياد أهمية بيروت التجارية بدأت عملية دمج اقتصاد بيروت في السوق الرأسمالية الدولية في الظهور منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد توج ذلك باتفاقية عام 1838، التي عقدتها انكلترا مع الباب العالي، وباتفاقيات مماثلة عقدتها معه الدول الرأسمالية الغربية الأخرى في سنوات لاحقة. وقد فرضت هذه الاتفاقيات جميعها مبدأ حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي بين الولايات العثمانية (كانت بيروت مقاطعة من مقاطعات ولاية سوريا، ثم أصبحت عاصمة لولاية مستقلة عام 1888) وبين هذه الدول.

أدت هذه السياسات الى تعجيل انهيار عدد كبير من الصناعات والحرف التقليدية التي كانت قائمة منذ زمن بعيد⁽²⁾ ونخص بالذكر منها صناعة النسيج إذ كانت بيروت سوقاً رائجة لتجارة الحرير عبر مؤسسات اقامتها بعض البيوتات التجارية الأجنبية.

وكان اهتمام الدوائر الغربية مبكراً الى موقع بيروت المهم. ويتضح ذلك، من ازدياد عدد الأجانب المقيمين في بيروت حتى قارب الألف عام 1857. وقامت إزاء ذلك فنادق لإيوائهم: نذكر منها «فندق المنظر الجميل» لصاحبه نقولاً بسؤل حيث تقاضى عن الشخص الواحد ليرة فرنسية ذهباً في اليوم، هذا وبعد أن أصبح البنك العثماني في المدينة ويدعى البنك السلطاني الممول المالي لبعض العمليات الاستثمارية فيها⁽³⁾. ومع ازدياد أهمية بيروت التجارية قام حاكمها بانشاء مجلس للمشورة دعي مجلس شورى بيروت، حيث تشكل من اثني عشر رجلاً يمثلون أعيان المدينة وهم ستة من المسلمين وستة من المسيحيين⁽⁴⁾.

والجدير بالذكر أن بيروت تقدمت تقدماً ملموساً منذ منتصف القرن الماضي بفضل مهارة أبنائها في التجارة، فأصبحت ثغراً من ثغور لبنان وسورية وفلسطين، ونزح اليها عدد كبير من أبناء الجبل والمناطق الداخلية، فارتفع عدد سكانها. كما تطور مرفأ بيروت ولعب دوراً رئيسياً في تنشيط حركة انتقال السكان نحو المدينة نظراً

لوجود العديد من المؤسسات الأجنبية فيها، هذا بالإضافة الى عوامل تاريخية أخرى منها دخول الارساليات التبشيرية وانشائها المدارس في بيروت .

دور المدارس والإرساليات الأجنبية في تعميق الهوية الطائفية والطوائف تتنافس على تأسيس المدارس الأهلية مدعومة من جهات أجنبية :

لا بدّ قبل الدخول في موضوع المدارس الأهلية والدور الذي اضطلعت به والتنافس فيما بينها في استقطاب التلامذة من جميع الطوائف في بيروت، من القاء الضوء على الدور التربوي الذي أنيط بالبعثات التبشيرية، فرنسية كانت أم أميركية أو غيرها وذلك، بغية فهم العلاقة بين هذه المؤسسات من جهة، والدور الذي أعطي الى بعض المدارس الأهلية في تنميط أو تغريب العلاقة الاجتماعية عن محيطها الطبيعي من جهة أخرى، وجعلها حلقة من حلقات رسمتها الدوائر الغربية لهذه المدينة وغيرها في المنطقة لتصب في النهاية في طاحونة المصالح الغربية الاقتصادية والسياسية والثقافية⁽⁵⁾.

ان قراءة سريعة لدور هذه المؤسسات (من ارساليات وغيرها) يبرز لنا بوضوح سياسة التمييز بين الطوائف حيث كانت الأكثرية الساحقة من خريجي هذه الارساليات هي من طوائف معينة. فمن المعلوم ان البعثة التبشيرية الأميركية وصلت بيروت في ربيع 1840، على رأسها وليم فاندريك أستاذ اللغة العبرية في إحدى مدارس أميركا، والذي صار مسؤولاً وأستاذاً في الكلية السورية (الجامعة الأميركية) منذ عام 1867⁽⁶⁾.

والجدير بالذكر ان فاندريك تعلم اللغة العربية حتى «اتقن فنونها على يد الشيخ ناصيف اليازجي والشيخ يوسف الأسير»⁽⁷⁾. هذا ولم يقبل على هذه الكلية في سنواتها الأولى أكثر من 16 طالباً هم ثلاثة من بيروت وواحد من طرابلس وإثنا عشر طالباً من جبل لبنان⁽⁸⁾. ووصل عدد الطلبة في كلية الطب عام 1882 الى 30 طالباً. وهكذا تكون هذه الكلية قد خرجت أثناء الفترة الممتدة بين عامي 1871-1883، اثنين وستين طبيباً جلهم من جبل لبنان ومعظمهم من النصارى، وبين هؤلاء 15 مارونياً و10 من الكاثوليك و3 من اللاتين و16 أرثوذكسياً و14 انجليياً ومسلم واحد وثلاثة دروز⁽⁹⁾. وبلغ عدد تلامذتها في كليتي الطب والصيدلة عام 1896، 77 طالباً، وبين عامي 1905-1906، وصل عدد طلابها الى 769 طالباً منهم 124 طالباً في الكليات المذكورة⁽¹⁰⁾.

وعن الدور الذي لعبته هذه الكلية منذ تأسيسها تقول جريدة الرأي العام :

«في منتصف القرن الماضي أخذ المرسلون الأميركيون اذنأ من الباب العالي من أجل افتتاح مدرسة لهم في بيروت بهدف تعليم العلوم بلغة البلاد. فوفوا بوعدهم زمناً وجعلوا اللغة العربية لغة دروسهم مكتفين بالتبشير والعمل على انتشار البروتستانتية، لكن المسلمين لم يلبثوا الا قليلاً حتى تهافوا على ارسال أبنائهم الى الكلية فأثلجت صدور مديريها...»⁽¹⁰⁾.

وشكّلت كلية الطب الأميركية المنافس الوحيد لجامعة القديس يوسف في كليات الطب والصيدلة، ومنذ عام 1884، ألحقت هذه الكليات المذكورة بكلية القديس يوسف وذلك بموجب اتفاق عقد بين الحكومة الفرنسية

وجمعية اليسوعيين كرد على كلية الطب التي أنشأها المرسلون الأميركيون قبل عشر سنوات، وبعد أن خصصت لها الحكومة الفرنسية مساعدة سنوية بلغت أكثر من 80 ألف فرنك⁽¹²⁾. وقد أمّ هذه الكليات طلاب من جميع الجنسيات منهم اللبناني - السوري - الفلسطيني - الأرمني - التركي - الإيراني، اليوناني.

ومع ازدياد الدور الثاني والاقتصادي لمدينة بيروت اندفعت الحكومة الفرنسية الى مضاعفة جهودها لدعم مؤسساتها التعليمية فيها وبالتالي مشاريعها التجارية. هذا ما بينه تقرير القنصل الفرنسي في بيروت Fouques du Parc الى وزير خارجيته في 3 أيار 1907، حينما شجع حكومته على زيادة مساعداتها لهذه المؤسسات أمام خطر وغو نشاط البعثات البروتستانتية في المدينة على المصالح المباشرة للفرنسيين، مؤكداً على عدم توزيع الجهود الفرنسية على مؤسساتها التعليمية البالغة 135 مدرسة منتشرة في كافة أرجاء الجبل وبيروت بشكل خاص منوهاً ومركزاً على إثنين أو ثلاث فقط من هذه المؤسسات.

كما تركزت الرسائل الإيطالية الكاثوليكية في رأس بيروت حيث قدمت المساعدات المادية لتلامذتها من (مأكل - ملابس) وأحياناً الكتب وزيارة الطبيب والدواء مجاناً.

كذلك كان هناك مدرسة لتدريس العلوم التجارية تأسست عام 1894، فيها أربعة صفوف براجمها: المحاسبة، الهندسة، الجغرافية التجارية، كما جذبت المدارس الألمانية عدداً كبيراً من الأهالي في المدينة فأنشأت مدرسة للإناث الى جانب المؤسسات الأنجيلية الأخرى، وصل عدد تلامذتها الى 65 تلميذة قامت بتعليمهن 9 راهبات إنجيليات⁽¹³⁾.

المدارس الأهلية المسيحية :

من المفيد هنا وابتعاداً عن أي إسقاط ايديولوجي للدور الذي لعبته المؤسسات التربوية من رسائلات ومدارس غير رسمية في بيروت، وعلى الرغم من الدور الحاسم الذي لعبته في الحراك والارتقاء الاجتماعي نتيجة لضغوطات وحاجيات ظرفية (قلة الكوادر، توسيع قواعد النخب، انتشار الأمية... الخ) ولمحددات اقتصادية وسياسية بهدف خدمة مخططات المستعمر في مشاريعه وإدارته الذي كان قد أنشأها في المدينة. نرى بعد كل ما تقدم وضع جدول بعدد المكاتب (المدارس) والتي كانت تستقبل عدداً لا يستهان به من الطلاب، وذلك بهدف تعليمهم مبادئ القراءة والكتابة وبعض اللغات كالعربية والفرنسية والتركية وغيرها⁽¹³⁾.

عدد التلامذة	عدد المكاتب	مكاتب للصبيان
650	12	مكاتب للروم الأرثوذكس
580	9	مكاتب الموارنة
130	2	مكاتب الروم الكاثوليك
35	1	مكاتب الأرمن
10	1	مكاتب الأرمن القدم
30	1	مكاتب البروتستانت
1335	26	المجموع

أما مدارس الذكور لتعليم بعض العلوم واللغات كالعربية والتركية والفرنسية فهي :

عدد التلامذة	عدد المدارس	مكاتب
260	2	مكاتب طائفة الروم
70	1	مكتب السريان
155	1	المدرسة البطريركية للروم والكاثوليك (داخلي)
100	1	المدرسة الوطنية للمعلم بطرس البستاني (داخلي)
585	5	المجموع

وأما عدد مكاتب البنات لتعليم القراءة والكتابة وأنواع الخياطة فهي :¹

عدد التلامذة	عدد المكاتب	مكاتب
100	1	مكاتب الروم
417	7	مكاتب مدام طمسن الانكليزية
517	8	المجموع

هذا ومن خلال نظرة سريعة على هذه الجداول يتبين لنا بوضوح الاهتمام الزائد لدى الدوائر الأجنبية المهيمنة في المدينة من مد يد المساعدة لهذه المؤسسات والاكثار منها خدمة لمصالحها. هذا بالإضافة الى ذلك الرصيد الاجتماعي والثقافي المتوافر أصلاً لدى أبناء بعض الطبقات المحظوظة اقتصادياً وثقافياً في التوجه كما سنرى لاحقاً الى هذه المدارس، كما نلاحظ أيضاً ان هناك غياباً شبه كلي للمكاتب والمدارس العائدة للطائفة الاسلامية أو كما كانوا يسمونها مدارس «أهل الاسلام» وربما وجد البعض منها وأبعدت من احصاء المؤلف أو الكاتب عمداً. وان وجدت المكاتب الاسلامية فإن نسبتها بلغت $\frac{1}{10}$ بالنسبة لمدارس الطوائف الأخرى، وهذا يعود كما اعتقد الى اهمال السلطات العثمانية دعم مثل هذه المؤسسات على عكس ما حصل بالنسبة للدول الأخرى المتمثلة بقنصلها في المدينة بحيث نراها تعمل بشكل دؤوب على التدخل في شؤون المدينة وتساهم أحياناً في خلق الصراعات بين مختلف الطوائف خدمة لمصالحها.

ونذكر هنا على سبيل المثال ما كان للفرنسيين من مطاعم في منطقة سوريا عامة وفي بيروت بشكل خاص، وبعض مناطق الجبل حيث معامل حل الحرير العائدة الى بعض البيوتات الفرنسية، اذ كان على بعض الأوساط الاقتصادية الفرنسية لا سيما تلك التي عقدت مصالح واضحة ومحددة في سوريا (غرفتا تجارة ليون ومرسيليا) ان تبقى ساهرة ومتيقظة لمسألة «مصير سورية» في جو مشحون ولغظ كثيف عن اقتراب موعد تقسيم الامبراطورية العثمانية⁽¹⁵⁾.

والأمثلة كثيرة عن المساعدات والمنح التي قدمت الى مثل هذه المدارس من قبل الدوائر المذكورة. وأمام التنافس فيما بين الطوائف أدركت هذه الأخيرة أن عليها الاهتمام بنشر التعليم بين أبنائها، وبات من المهم أن تبقى كل طائفة في حالة من التماسك أمام الطوائف الأخرى. فأنشأ المطران يوسف الدبس عام 1875، وبمساعدة من الحكومة الفرنسية بلغت 4000 فرنك سنوياً⁽¹⁶⁾ مدرسة الحكمة في بيروت، وأعد هذا المعهد للتعليم الثانوي حيث بلغ عدد تلامذته عام 1880، على ما يزيد عن 200 تلميذ. ونذكر ان الحكومة الفرنسية خصصت فيما بعد الى طلاب هذه المدرسة عشر منح للدراسة في كلية القديس يوسف للسويين⁽¹⁷⁾.

وللروم الكاثوليك كما للموارنة معهد للتعليم الثانوي (المدرسة البطريركية) في بيروت أسسه البطريرك غريغوار يوسف عام 1865. ورعته الحكومة الفرنسية بتقديمها عشر منح مدرسية لطلابها.

أما مطرانية الروم الأرثوذكس فقد أسست مدرسة الثلاثة أعمار عام 1852 في سوق الغرب، ثم انتقلت الى بيروت، وهي مدرسة ابتدائية بلغ عدد تلامذتها عام 1896، 90 تلميذاً وهناك مدرستان ترعاها الحكومة الروسية مجانيّتان، الأولى في حي المزرة فيها 150 تلميذاً، لغة التدريس فيها العربية اضافة الى الروسية، كذلك مدرسة للإناث في المحلة نفسها، وهناك مدرسة داخلية تسمى زهرة الاحسان ترعاها إحدى الثريات من سكان بيروت تدعى مدام سرسق فيها 200 تلميذة منهم 140 تلميذة تدفعن أقساطاً شهرية و60 تلميذة من الأيتام مجاناً.

ويمكن أن نضيف الى هذه المدارس الأهلية المدارس اليهودية حيث كانت (الآليانس) الاتحاد اليهودي العالمي يدير مدرسة في بيروت نصف مجانية، كما قام أحد اليهود ويدعى (كوهين) بتأسيس مدرسة داخلية تقع في محلة

مار متر في بيروت وقد أمها الأجانب في المدينة وكذلك من مصر وشمال سوريا⁽¹⁸⁾. ومن الملفت للنظر ان مدرسة واحدة وهي المدرسة الوطنية التي أسسها المعلم بطرس البستاني منذ عام 1862 كانت أولى المدارس والسباق الى الدعوة لبذ التعصب والعنف والترفع عن الحساسيات الطائفية وجواباً عن إيقاف النزف الذي عاناه لبنان ازاء الحوادث الطائفية (1860). هذه النظرة العقلانية المتنورة والمتفهمة لطبيعة الظروف التي كان يمر بها الوطن آنذاك، والمؤكدة على ابراز الهوية الوطنية لمدرسته وان كانت برامجها ومناهجها قد سارت على مناهج المدارس الأجنبية، يقول البستاني:

«تقبل مدرستنا تلامذتها من جميع الطوائف والملل والأجناس من دون التعرض لمذاهبهم الخصوصية أو تجبرهم باتباع مذهب غير مذهب والديهم مع اعطاء الرخصة التامة لهم في اجراء فروض ديانتهم وتعلم عقائدها بواسطة معلمين من مذهبهم داخل المدرسة والتوجه الى معابدهم الخصوصية في الأوقات المفروضة...»⁽¹⁹⁾.

ويضيف في مكان آخر مؤكداً على التسامح بين الأديان والحث على تعلم اللغة العربية: «... اجتهدت مدرستنا في تربية حب الوطن في قلوب تلامذتها وإيجاد مبادئ الالفه والاتحاد بينهم على اختلاف مذاهبهم... وقد صرفت مدرستنا المهمة الى تنشيط لغة الوطن...»⁽²⁰⁾.

هكذا كانت المدرسة الوطنية أول مدرسة أسست للذكور في بيروت ينم فيها الطلاب اضافة الى قبولها بعض الطلاب في القسم الخارجي. فوصل عدد تلامذتها عام ١٨٧٠ الى ما يزيد عن 200 تلميذ. وبلغ عدد المدرسين 26. مدرساً، أما برامجها فهي الصرف والنحو والعروض والمعاني والبيان والمنطق والجغرافية والتاريخ والحساب والجبر وفن الموسيقى. أما اللغات التي تدرسها فهي: العربية، التركية، الفرنسية، الانكليزية، اليونانية، اللاتينية⁽²¹⁾.

ربط المؤسسات الثقافية بالتوجهات الاقتصادية لدى الفرنسيين:

اهتم الفرنسيون بمتابعة الوضع في المدينة ومراقبته، فانصرفوا الى ربط المؤسسات التربوية بهدف خدمة أغراضهم ومشاريعهم في بيروت، مما دفع رجال الأعمال الفرنسيين في مطلع هذا القرن الى احياء بعض المؤسسات المهنية الموجودة في المدينة منذ عام 1870، والى تكثيف نشاطهم في سوريا بشكل عام في سني ما قبل الحرب وذلك باتجاهين: توسيع النشاط التعليمي وزيادة التوظيف المالي. وضمن هذه المشاريع ربطت جامعة القديس يوسف بجامعة ليون، وقام Paul Hauvlin مدير الكلية المركزية الليونية بمهمة تنظيم بعثة الى سورية لدراسة امكانية تأسيس كلية حقوق ومدرسة مهنية. وقد أسس عام 1913 «الرابطة الليونية لإنماء التعليم العالي والتقني في الخارج» ضمت هذه الرابطة اضافة الى أساتذة جامعيين عدداً من رجال الأعمال ولا سيما كبار تجار الحرير: Edmond Morel et Louis Guérin⁽²²⁾.

ووفق هذا النموذج نفسه افتتحت المدرسة المهنية، وطلب رئيس جامعة ليون من «غرفة تجارة ليون» المساهمة في تمويل هذه المدرسة المهنية التي ستخرج مهندسين ومساعدين محليين يعملون تحت اشراف مهندسي ومديري

الأشغال الفرنسية. ويذكر رئيس الغرفة بأن «الليونيين يملكون مؤسسات مهمة في هذه المنطقة: مصانع لحل شرائق الحرير، سكك حديد، مناجم... وقررت الغرفة أخيراً مبلغ 6000 فرنك يتوزع بين الموازنة العامة وموازنة الحرير بغية تقديمها الى هذه المدرسة المهنية⁽²³⁾».

بعض التساؤلات المنهجية:

لابدّ هنا من بعض التساؤلات المنهجية والتي تتعلق بأهداف هذه المؤسسات التربوية والمهنية. تبين لنا مما سبق أن معظم هذه المؤسسات بحكم اتباعها لنمط تربوي غربي تم اسقاطه على الواقع الاجتماعي دون تأهيل، لا تعد كوادرمترسة على مباشرة الواقع بل مقطوعة عن واقعها. كما أضحت هذه المؤسسات أداة لاعادة انتاج الفئات والطبقات الاجتماعية وتوزيعها بشكل غير متكافئ ولفائدة القوى المحظوظة القريبة من السلطة. كما انها لا تعد بما فيه الكفاية أطراً وقوى اجتماعية منتجة ومندمجة في محيطها الطبيعي والبشري. فقد تبين من قراءة تاريخ هذه المرحلة انتقال العديد من هذه الفئة الى قوى مهيمنة تستمد نفوذها وشرعيتها من الدور الجديد الذي أنيط بها كوسيط بين المشاريع التي أسسها المستعمرون في بلادنا وأصحاب الأرض الفعليين وهم الفلاحون المنتجون.

من هنا يمكننا التساؤل: أليس اندراج مدينة بيروت ومعها باقي المدن العربية منذ وقت مبكر في الاقتصاد العالمي والتقسيم اللامتكافئ للعمل وهيمنة فئة اجتماعية مدنيّة وسيطة على مقدرات السلطة السياسية أخضعت اقتصادها لاشباع حاجات خارجها والاستيعاب للمزيد من سلع فرضها رأس المال العالمي، وخلق أنماط انتاج تدفع بالانسان الى القلق والاغتراب، واستسلام قيمي أمام الحضارة الغربية أدى الى زرع عدم الثقة بالنفس أمام تفوق الآخرين؟ أليس كل ذلك هو من جملة العوامل المسؤولة عن تأرجح الفكر النهضوي والفكر التربوي بين الأصالة والمعاصرة بحيث بقيت المؤسسة التربوية بين الاستقلالية والتبعية دون اقتراح أنماط تربوية متحررة ومستجيبة للحاجات الاجتماعية الخصوصية؟ وبصفة أشمل وأعم هل أن التبعية الاقتصادية التي عانت منها المدن العربية في الماضي وما زالت كبقية العالم الثالث والتي أفرزت في مستوى البنى الاجتماعية تشكيلة محلية تسمى البرجوازية التابعة أي من وظيفتها انجاز مشاريع النظام الرأسمالي العالمي قد شملت أشكالاً من التبعية داخل المؤسسات الثقافية؟ وبالتالي هل لعبت تلك المؤسسات دور المحطات المحلية لإبقاء التبعية واعادة انتاج قوانينها من جديد؟

على الرغم من أن جوابنا عن هذه الأسئلة يتطلب دراسات وبحوثاً أساسية نحن بحاجة اليها من أجل ان يستقيم التحليل والتعميم، غير أننا نستطيع الجزم من ان الفترة التاريخية التي نحن بصدها تؤكد لنا أن قطاع الحرير⁽²⁴⁾ الأكثر انتاجية منذ مائة عام وهو القاعدة الاقتصادية التي بدأ المستعمر يبني ركائزها بانشاء مشاريعه لتكون منطلقاً لبناء بنى ثقافية تؤكد هيمنته الايديولوجية على مسار الاقتصاد والثقافة في المدينة، يصاب بالركود ثم الانهيار الكامل مخلفاً دماراً اقتصادياً للعديد من القوى الاجتماعية العاملة في هذا القطاع. إنه النموذج الأكثر وضوحاً لما تركته التبعية الاقتصادية للرساميل الخارجية من آثار في أهم القطاعات الانتاجية المحلية في

لبنان. هذه التبعية التي ما زالت قائمة - وقد أشرف القرن العشرين على نهايتها - على كل مقدراتنا الاقتصادية والسياسية والثقافية. ويبقى لنا في هذه العجالة أن نلقي الضوء على الدور الذي اضطلعت به المدارس الاسلامية ومدى «التأخر» التي اتسمت به خلال هذه الفترة بالنسبة للمدارس المسيحية، وهذا ما سنقوم به من خلال قراءة بعض المصادر التي توفرت لدينا.

لماذا تختلفت مدارس المسلمين عن مدارس المسيحيين في بيروت :

من خلال مراجعتنا لتراجم بعض العلماء والمشايق في مدينة بيروت نرى أن الأغلبية منهم تلقّت علومها الدينية في مصر ثم عادت الى بيروت لتتابع تعليمها في بعض الكنائس والمدارس والمؤسسات والجماعات. نذكر منهم الشيخ أحمد عباس الأزهري الذي تلقى علومه في المدرسة الرشدية في بيروت وأكمل تحصيله في جامع الأزهر بالقاهرة، حيث عاد الى لبنان ودرّس في مدرسة المعلم بطرس البستاني، ثم في المدرسة الداودية في بلدة عبيه. وبعد تركه الداودية تولى إدارة مدرسة المقاصد الخيرية الاسلامية وعلم في المدرسة السلطانية، ثم أنشأ الكلية العثمانية التي أمّها الطلاب من أقصى البلاد⁽²⁵⁾.

كما نذكر الشيخ مصطفى الغلاييني الذي تلقى علومه الابتدائية على يد المشايخ محي الدين الخياط وعبد الباسط الفاخوري وصالح الرافعي، وسافر الى الديار المصرية فقرأ في جامع الأزهر، ولما أنهى دروسه عاد الى لبنان ودرّس في الجامع العمري وفي المدرسة السلطانية وفي الكلية الاسلامية والكلية الشرعية. كذلك الشيخ عبد القادر قباني تلقى دروسه الأولية في مكاتب بيروت ثم درّس في المدرسة الوطنية للمعلم بطرس البستاني وأكملها على يد المشايخ محي الدين اليافي وعبد القادر الخليلي وابراهيم الأحذب. أنشأ جريدة سماها «ثمرات الفنون» تولى رئاسة بلدية بيروت ومديرية الأوقاف الاسلامية. وتقلب في وظائف الحكومة سنين عديدة، فعين عام 1880 في مجلس إدارة لواء بيروت ثم عضواً في المحكمة البدائية ومحكمة الاستئناف فمديراً لمصارف ولاية بيروت⁽²⁶⁾.

كذلك هناك الكثير من العلماء والمشايق الذين أدوا أدواراً مهمة على الصعيد الثقافية والدينية نذكر منهم الشيخ عبد الباسط الفاخوري مفتي بيروت والشيخ مصطفى نجا وغيرهما.

ومن أهم مدارس المسلمين التي أخذت بالظهور منذ عام 1875، مدرسة الشيخ عبد الباسط الأنسي التي اهتمت بتدريس العلوم الدينية واللغة العربية وآدابها، حيث أسس صاحبها عام 1899، المكتبة الأنسية التي كانت تحوي أربعين ألف مجلد في جميع اللغات. كما أصدر صحيفة «الإقبال» عام 1902⁽²⁷⁾ ثم المدرسة القادرية التي أسسها الشيخ عمر النبربر الكاتبة في محل المحكمة القديمة جامع النوفرة⁽²⁸⁾. كما أسس الشيخ أحمد عباس الأزهري الكلية العثمانية عام 1805 التي أمّها الطلاب من جميع الأقطار العربية والاسلامية، فكانت تدرس العلوم الدينية وعلوم الصرف والنحو والبيان والبلاغة والمنطق وتاريخ آداب اللغة العربية. واهتمت هذه الكلية بتدريس اللغة الفرنسية وادخال بعض الأساليب التربوية المقتبسة من المدارس الأجنبية⁽²⁹⁾. هذا ورد احصاء لمدارس بيروت في صحيفة حديقة الأخبار الصادرة عام 1869، أشارت فيه إلى أن 32 مدرسة أو (مكتباً) للطوائف

المسيحية كانت تحوي على 2000 طالب تقريباً، وكان هناك 26 مدرسة لأهل الاسلام منها المدرسة الرشدية يؤم هذه المدارس 1000 طالب تقريباً⁽³⁰⁾.

ومقارنة سريعة بين مدارس المسيحيين ومدارس المسلمين تبرز الفوارق التالية :

(1) تعتبر مدارس المسيحيين أكثر تطوراً من حيث البناء والتجهيز وأنظمة التعليم وأساليبها، في حين شهدت مدارس المسلمين «تخلفاً» في جميع هذه المستويات .

(2) يعتبر المستوى التعليمي في مدارس المسيحيين حسناً ويستجيب نسبياً لحاجات «العصر» في حين اقتصر التعليم في مدارس المسلمين على نطاق ضيق من المعرفة لا يتجاوز بعض المبادئ العامة في القراءة والخط والحساب والعلوم الدينية .

(3) امتاز الجهاز التعليمي في مدارس المسيحيين بمؤهلات وكفاءات تربوية اكتسبها من ثقافة الغرب وخبراته التربوية الحديثة، بينما كان مشايخ وأنصاف متعلمين يتولون مهمة التدريس في المدارس الاسلامية .

فنظرة سريعة على نظام المدرسة الوطنية للمعلم بطرس البستاني ترينا هذا الواقع بحيث ان هذه المدرسة كانت تقدم لتلامذتها في القسم الداخلي الأكل والشرب والنوم اضافة الى تعليمهم صناعة التصوير أو البيانو وغير ذلك من آلات الموسيقى .

ومن الملفت للنظر ان العديد من أبناء الأغنياء المسلمين قد ارتاد مدارس المسيحيين (الأجنبية والمحلية الخاصة) وابتعد عن المدارس العثمانية والوطنية أو المدارس الاسلامية لتخلفها . ففي مقال لمحمد جميل بيهم يؤكد فيه هذه الحقيقة حيث يقول :

«... ان المدارس العثمانية والوطنية كثيرة العدد، ولا ينقصها الا الاقبال عليها حتى تضاهي مدارس الأجانب. وان المدارس الاسلامية متعددة وانما يعوزها تكاتف المسلمين وتمهدها بزيادة الاعناء والتحسين لتقوم بحاجتنا. وفي مقدمة هذه المدارس مدرستا «العثمانية» و«دار العلوم» وهما مع ذلك لا تزالان غير وافيتين بما تتطلبه حالة المسلمين...»⁽³¹⁾.

وفي مكان آخر يؤكد محمد جميل بيهم تفوق المدارس الأجنبية في بيروت ويقول :

«ان المدارس الأجنبية في بيروت على نوعين، الدينية كالكلية الأميركية واليسوعية والفرير، والسياسية كالمدرسة العلمانية وأمثالها. فالمدارس الدينية أنشأها ويديرها مرسلون انتشروا في البلاد معلنين انهم يخدمون الناس لوجه الرب، فترقت مدارسهم رقياً باهراً وأمست بعد مضي نحو نصف قرن من تأسيسها معاهد عظيمة...»⁽³²⁾.

وعن أهداف هذه المدارس والغاية من تأسيسها في بيروت تقول صحيفة الرأي العام :

«تأسست منذ بضع سنين في بيروت مدرسة غايتها التبشير لفرنسا سياسياً تسمى باسم مديرها الخواجة أولفييه . ثم قامت على أنقاضها مدرسة الخواجة أوجين وخلفتها مدرسة الخواجة أوشيم . وكل هذه المدارس علمانية تضرب على وتر واحد وتتقاضى من فرنسا

مرتبات سنوية مساعدة لها على تعميم اللغة الفرنسية وما يتبعها من النزعات السياسية... تسعى هذه المدارس الى طمس معالم الوطنية لتنقش مكانها التذذبذب والاعجاب بالتقاليد الأجنبية... منذ نحو عشر سنين كنت تلميذاً في مدرسة أولففيه العلمانية فأدركت وقتئذ كيف يدس السم بالدمسم...»⁽³³⁾.

وعن الآثار السيئة والقيم التي تركها هذه المدارس في نفوس الطلبة تضيف الصحيفة في مكان آخر: «إن الانسان يتأثر من المربي ومن الوسط الذي يعيش فيه تأثراً لا يشعر به وانما تتراكم مفاعيله مع نمادي الأيام. فيتحول الولد عن اعتقاده وتبدل مبادئه، وتتغير تقاليده... شاب مسلم بيروتي تربى في إحدى هذه المدارس وأظنه ذهب لمصر لإتمام علومه، رأيته في الأمس يلبس القبعة ويتجول في أسواق القاهرة ولا ينطق الا باللغة الفرنسية، وهو يلبس الشعار الافرنجي في بلاد اسلامية، ومصر عربية... وأمثال هذا التلميذ لا يمكن أن يكون من متخرجي المدارس الوطنية...»⁽³⁴⁾.

وفي كتاب «جولة في الذكريات» للسيدة عبدة سلام الخالدي تنقل لنا المؤلفة صورة ناطقة عن مدرستها الأولى ثم كيف انتقلت منها الى إحدى المدارس الأكثر تطوراً فتقول:

«... تبدأ ذكرياتي حينما اصطحبت اخوتي محمد ومصباح الى الدراسة عند الشیخة التي كانت تعلم البنات بينما كان هما يذهبان الى زوجها وهو الشيخ الذي يعلم الصبيان في ناحية المنزل... وقد أمضيت عند الشیخة بضعة شهور وكنا نجلس على حصيرة على الأرض صفوفاً وتجلس الشیخة على طراحة في المواجهة... ثم انتقلت بعدها الى مدرسة للبنات أنشأتها جمعية اسمها «جمعية ثمرة الاحسان» وهي مؤلفة من وجهاء المسلمين في بيروت، وكان المبدأ الأساسي أن لا يتجاوز التعليم مبادئ القراءة والحساب، وكانت دروس الدين تأخذ حيزاً كبيراً من الدراسة اليومية (القرآن الكريم وأحكام ترتيله وفرائض الدين)⁽³⁵⁾.

وتقول المؤلفة في مكان آخر من كتابها:

«جاءت والدتي ذات يوم الى المدرسة تحمل معها هدية لخادمة المدرسة وهي عبارة عن (بابور كاز) ومعه صندوق يحتوي على صفيحتين من الكاز، وكان ذلك حوالي 1905 أو 1906... ومع ان مدرستنا كانت اسلامية وكان رئيس الجمعية الشيخ مصطفى نجما مفتي بيروت، وبما ان الكبار من اخوتي كانوا تلامذة في الجامعة الأميركية و... بعد ذلك أدخلني والدي الى قسم البنات في مدرسة مار يوسف مع ادخال اخوتي عمر وصائب الى قسم الصبيان، وكانت المدرسة تعد من أحسن المدارس الأجنبية في بيروت وكانت تضم أولاد أرقى عائلات البلد الاسلامية والمسيحية وقد وجدت فيها ما لم أجده في مدرستي السابقة ثمرة الاحسان من طرق التدريس والادارة...»⁽³⁶⁾.

وفي وصفه لمدارس المسلمين يقول شفيق طباره في حوار أجراه مع بعض الذين تلقوا التعليم في هذه المدارس:

«كان في هذه المدرسة خمسة صفوف ابتدائية، ولها هيئة تعليمية تديرها الأنسة هاجر المير يعاونها الأوانس هاجر عبد الحي، أمينة فايد، حليلة رضوان، فاطمة عمار، وزبيدة تنير. وكان الشيخ سلامة وهو كفيف يعلم أحكام القرآن، والسيد أحمد دريان عضو الجمعية (المقاصد) يعطي الدروس في الجغرافية والتاريخ تبرعاً للصف المنتهي... وتضيف الحاجة محمضاني:

«... وكان يشترط على من يود ادخال ابنته اليها أن يوقع تعهداً بتعليمها أربع سنوات على الأقل... وكانت الأنسة أمينة فايد تعلمنا الأشغال اليدوية كالانشوايا (كفنا) والابوا والتتا (دانتيل) وشغل العدد على الأنوال...»⁽³⁷⁾.

ومن جهة ثانية، فقد تم افتتاح مدرسة للذكور في الجمعية (المقاصد) عام 1878 في سوق البازركان والمعروفة بالحكمة العتيقة. وقد بلغ عدد تلامذتها 164 تلميذاً. وتجدر الإشارة إلى ان الجمعية حرصت على أن يكون التعليم في مدارسها مجانياً، بحيث كانت تغطي نفقاتها التبرعات التي كانت تأتيها من أعيان المسلمين وبعض المسيحيين⁽³⁸⁾.

أما من جهة المدارس العثمانية الرسمية، فكانت بغالبيتها ابتدائية، كما ان الحالة التعليمية فيها كانت متأخرة ومتخلفة في أساليبها التربوية. فعين افتتاح المدرسة الرشدية في بيروت لم يتجاوز «عدد تلامذتها الأربعين مع سعة المدرسة ووفرة عدد المعلمين»⁽³⁹⁾.

وتساءل عبد القادر قباني صاحب صحيفة «ثمرات الفنون» عن سبب احجام الناس عن المدارس الرسمية العثمانية: «ماذا يحمل الأهالي المسلمين وغير المسلمين أيضاً على ارسال أولادهم وبناتهم الى المكاتب الأجنبية مع وجود المكاتب الابتدائية للذكور والاناث والرشدية العسكرية والمكتب الاعدادي الذي يحسب من المكاتب العالية، وصدور الارادة السنية بعدم جواز تعلم أولاد المسلمين في المكاتب الأجنبية»⁽⁴⁰⁾.

أما مجال الاستفادة من هذه المدارس (العثمانية الرسمية) فكان ضئيلاً اذ لم يتسب اليها سوى أبناء الموظفين وأصحاب الحظوة السياسية أو ممن لهم اتصال بالدوائر الحكومية. اضافة الى ذلك، أن التعليم فيها يتم بواسطة اللغة التركية ولم تكن اللغة العربية الا لغة ثانوية.

وكانت مسألة اهمال السلطات العثمانية للمدارس الرسمية قد أثيرت في جلسة المبعوثين التي انعقدت في أواسط تموز من عام 1914، وتكلم فيها نائب بيروت سليم علي سلام منتقداً نظارة المعارف لاهمالها حالة المدارس التابعة للسلطنة، مقارناً بينها وبين المدارس الأجنبية التي ضربت شوطاً بعيداً في «التقدم» كذلك، انتقد اهمال التعليم باللغة العربية. أما عن مقارنته المدارس الرسمية بالمدارس الأجنبية فيقول:

«... هذا مكتبنا السلطاني في بيروت تأسس منذ ثلاثين سنة ولا يبلغ عدد طلابه مئتي طالب، في حين ان عدد الطلبة في الكلية الأميركية الزاهرة بعلومها بلغ ألفاً ومئة طالب،

وفي كلية اليسوعيين في بيروت سبع مئة طالب، وفي مدرسة الفريير سبع مئة أيضاً. ولعلكم تقولون ان الثقة بمدارس الأجانب هي التي سببت هذا الاقبال عليها نعم انها الثقة ولكن الثقة لا تكتسب من غير جد وعمل...» (41).

هذا وكان التعليم الرسمي في البداية والمدعوم من قبل الدولة العثمانية مقتصرًا على بعض المدارس الابتدائية والثانوية، بحيث تميزت بقلّة عددها اذا قيست بالمدارس الأجنبية والخاصة. فقد أمّها أولاد الفقراء منذ تأسيسها واستوعبت في نهاية القرن الماضي بعض أولاد الأغنياء الذين كانوا في غالبيتهم من المسلمين. فالمدرستان الرسمية والخاصة كانتا مختلفان كلياً من حيث جهازها التعليمي، وتجهيزاتها المدرسية، ولغة التدريس فيها، ومستوى المعلمين الثقافي وطرق التدريس ومناهجها. فالأولى (الرسمية) ضعيفة المستوى من حيث مستوى تدريسها وبرامجها وأساتذتها وأمكنتها ونسبة المساعدات الحكومية لها، والثانية، حسنة التعليم عموماً، وبعضها يضاهي مستويات راقية متطورة. وقد فسرّ الشيخ محمد رشيد رضا تلك الظاهرة بقوله:

«... فالمسلمون في سوريا ولبنان تأخروا عن اخوانهم النصارى واليهود والدروز في طلب العلم لأن القدماء من أكابرهم وأغنيائهم كانوا يعتقدون ان طلب العلم انما يراد لطلب الرزق والوجيه الكبير المتوافر رزقه كان يعد من العار على أبنائه أن يطلبوا العلم للارتزاق. وضاعف في ذلك، أن المدارس كانت كلها نصرانية اما للأجانب واما للمسيحيين الذين تأدّبوا بآداب الأوروبيين فحذوا حذوهم وساروا في العلم سيرتهم. وقد لقيت هذه الفكرة تشجيعاً من الحكومة التركية، بل ربما غرست الحكومة نفسها هذه الفكرة في الصدور حتى يظل المسلمون على حالهم فلا يطلبون اصلاحاً ولا يطالبون بحق... وظلت الحال على هذا المنوال ولا مدارس ولا مكاتب للمسلمين في سورية حتى ان دخل أوقاف المدارس والمكاتب (الكتاب) فيها كان يجيى للأستانة» (42).

ومن جهة ثانية، اقتصرت بعض المدارس الأهلية الخاصة بالمسلمين (المقاصد الاسلامية) على عدد ضئيل من المؤسسات الملحقّة بالأوقاف الاسلامية، والتي قامت على تبرعات الأهالي من سكان بيروت وبقي دور الحكومة في دعمها هامشياً. هذا مع العلم أن الدروس فيها كانت تعطى باللغتين العربية والتركية. أما المدارس الفرنسية والخاصة العائدة للطائفة المسيحية فكانت تقوم بتدريس اللغة الفرنسية وتعني بها أكثر من تدريسها اللغة العربية بالذات، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى عدد قليل من المدارس التي أشرف عليها بعض الشخصيات المرموقة والضيعة باللغة العربية فاتقنوا تدريسها كالمعلم بطرس البستاني.

خاتمة

يتضح من كل ما تقدم، أن اهتمام الدوائر الغربية في بناء البنى الأساسية لدولة لبنان (طرق - مدارس - بنوك - مرافئ - سكك حديد) كان سهيلاً لتجاريتها وبيع منتجاتها بالدرجة الأولى، وذلك على حساب دمار الهياكل الانتاجية التقليدية كالخرف وما شابهها باسم التقدم والتحضر، اضافة الى التشوه الهيكلي والقيمي في غو

المدينة على حساب المناطق والقرى الفقيرة بما حملته من قيم وتقاليد حافظت عليها منذ مئات السنين، بحيث بقيت بعيدة عن التأثيرات والتشوهات التي أصابت المدينة من تفكك في العلاقات الاجتماعية.

فأمام هذا الواقع أصبح من حقنا التساؤل:

ماذا نقول عن بيروت مع نهاية الربع الأخير من القرن العشرين وبعد حرب دامت أكثر من إحدى عشرة سنة، هل ستصمد هذه المدينة أمام هشاشة وتآكل البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي بناها الغرب وبرجوازياته التابعة في المدن العربية بعامة وفي بيروت بخاصة؟ وهل سيكون الحوار الدائر في الأوساط الفكرية والاقتصادية العربية منذ قرن ونيف (ولا مجال لذكرها هنا) حول امكانية التزاوج بين الأصالة وتراث المنطقة من جهة وبين الحداثة أو المعاصرة جواباً على خلاص المنطقة من آتون الصراع؟

نحن نرى بأن العمليات القيصريّة الصعبة التي يلجأ إليها أصحاب الفكر التوفيقي للخروج من الأزمة لا تجدي نفعاً، خاصة وان هذه التنظيرات فقدت مبرر استمراريتها وان التاريخ شاهد عليها يدحضها في كل مراحلها التي مر بها.

ونحن على الرغم من إيماننا بتفاعل الحضارات والأفكار والأخذ بما يتناسب منها مع واقعنا، نردد ونؤكد صحة المواقف والصرخات التي دويت في وجه أصحاب مقولات الانفتاح الاقتصادي والثقافي منذ عشرات السنين.

ففي خضم النتائج المؤلمة التي آل إليها الوضع في بيروت وغيرها من المدن ماضياً وحاضراً، ترددت نداءات كثير من المثقفين الوطنيين منذ العقد الثاني للقرن التاسع عشر محذرين ومنبهين من مغبة وخطورة عدم تشجيع الصناعة الوطنية والاعتماد على الصناعات الأجنبية لما تقوم به من استنزاف في ثروات البلاد⁽⁴³⁾. كتب جورج فرح في تقرير جمعية الصناعيين لعام 1951، تحت عنوان «لبنان الاقتصادي» قال:

«لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي»⁽⁴⁴⁾.

فالسياسي والاقتصادي والثقافي عناصر متداخلة لا يمكن فصلها، فهي سلسلة يحكمها شروط وقوانين في علاقة جدلية.

الحواشي

(1) انظر بشأن هذه الاستثمارات والرسائل:

- Dominique Chevallier: «Lyon et la Syrie en 1919» R. H. N° 224 P. U. de France. Paris 1960, p. 314.

- Jean Ducruet: «Les Capitaux Européens au proche Orient», Paris 1913, pp. 327-28.

(2) هناك العديد من الحرف التي راجت في مدينة بيروت في هذه الفترة، انظر: دليل سوريا ومصر التجاري عام 1324 هـ كانون الأول 1908.

(3) أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت 1973، ص 100.

(4) مجلة المرأة الجديدة: مقالة فؤاد مغيب «بيروت في عهد ابراهيم باشا المصري، السنة السادسة 1926، بيروت، ص 377-378.

- (5) انظر مقالنا في مجلة الكفاح العربي تحقيق بعنوان: بيروت من قرية الى عاصمة ومن عاصمة الى عدة قرى، عدد 388، كانون أول 1985، ص 73-72.
- (6) لسان الحال: عدد 1201، 23 كانون ثاني 1890.
- (7) أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية... ص 241.
- (8) يوسف يزبك: أوراق لبنانية، ج 3، 1955، ص 125-124.
- (9) المقتطف: المجلد 25، عام 1900، ص 173.
- (10) انظر أيضاً أسد رستم، مرجع سابق أسماء واعداد المتخرجين من الكلية السورية، ص 248-244.
- Adel Ismail: Documents diplomatique et consulaires Tome 17, pp. 397-98.
- (11) الرأي العام: مقالة محمد جميل بيهم المدارس الدينية والسياسية، 3 نيسان، 1911.
- (12) انظر أيضاً بخصوص هذه الكلية:
- Adel Ismail: op cit, Tome 15, pp. 257-59
- Les Jesuites en Syrie (1831-1931) Tome 11, p19
- Adel Ismail: op cit, Tome 17, pp. 397-98.
- (13)
- (14) حديقة الأخبار: عدد 551، السنة 12، 4 آذار 1869، ص 2-1.
- (15) وجيه كوثراني: بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، معهد الانماء العربي، بيروت، ص 187.
- Adel Ismail: Documents... Tome 14. p. 304
- (16)
- Adel Ismail: op cit, Tome 15, pp. 88-90. 232-234.
- (17)
- Adel Ismail: op cit. Tome 16, pp. 306-308.
- (18)
- (19) الجنان: بطرس البستاني مقالة: المدرسة الوطنية في بيروت، ج 18، 15، أيلول 1873، ص 629.
- (20) الجنان: الجزء 18، مطبعة المعارف في بيروت، عام 1873، ص 630.
- (21) الجنان: الجزء الأول عام 1870، ص 32، انظر أيضاً مقالة سليم البستاني «لماذا نحن في تأخر» الجنان، الجزء 6، عام 1870، ص 164-162.
- (22) وجيه كوثراني: بلاد الشام... ص 188.
- (23) مرجع سابق، ص 304-305.
- (24) حسن زعرور: مرجع سابق، منشأ البرجوازية اللبنانية، الفصل الثاني، ص 139.
- (25) ابراهيم معوض ومنير وهبة: نبذة تاريخية عن دار الكتب اللبنانية، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، 1948، ص 103.
- (26) المرجع السابق، ص 104-105.
- (27) نوري الأنسي، مقالة «ما ورد على البال في تاريخ صاحب الاقبال» مخطوطة، بيروت 1952، ص 6-7.
- (28) ثمرات الفنون: عدد 1، السنة الاولى، أول نيسان 1875
- (29) جواد بولس: تاريخ لبنان، دار النهار للنشر، بيروت 1972، ص 327. انظر أيضاً: علي حويلي: مدارس جمعية المقاصد الاسلامية رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية 1978.

-
- (30) حديقة الأخبار: عدد 551، السنة 12، 4 آذار 1869، ص 1-2.
- (31) الرأي العام: مقالة محمد جميل بيهم: «المدارس الدينية والسياسية، 3 نيسان 1911».
- (32) المرجع نفسه.
- (33) المرجع نفسه.
- (34) المرجع نفسه.
- (35) عنبرة سلام الخالدي: جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، دار النهار للنشر بيروت 1978، ص 26-30.
- (36) المرجع السابق، ص 41 و66.
- (37) يوسف يزبك: أوراق لبنانية، ج 4، عام 1955، ص 184-185.
- انظر أيضاً الفجر الصادق: الجمعية الخيرية الاسلامية أعمال السنة الرابعة 1881، مطبعة جمعية الفنون، بيروت، ص 22.
- (38) الفجر الصادق: أعمال السنة الأولى، 1879، ص 26.
- (39) ثمرات الفنون: عدد 23، السنة 5، 28، تموز 1879.
- (40) المصدر السابق: عدد 774، السنة 16، 10 آذار، 1890، ص 3.
- (41) مجلة الطبيب: اسكندر البارودي «الدولة والمصارف»، السنة 25، الجزء 11، تشرين ثاني 1914، ص 349 و352.
- (42) رشيد رضا: المنار، المجلد 19، الجزء الثالث مقالة: «المشائق في سورية»، ص 183-184.
- (43) انظر في هذا الصدد:
- الجئان: سليم البستاني «لماذا نحن في تأخر»، ج 2، 1870، ص 49.
- المفيد: عبد الغني العريسي، «عليكم بالثروة»، عدد 17، 27 شباط، 1909.
- (44) جورج فرح: لبنان الاقتصادي، 1951، منشورات دار النشر اللبنانية، وزارة الأنباء، ص 2.